

# أثر القواعد الرقابية المصرفية الدولية ( مقررات بازل ) على استثمارات المصارف العربية

مقدم من:

دكتور/ رشدى صالح عبد الفتاح صالح

باحث اقتصادى مصرفى

و المنتدب لتدريس الاقتصاد بجامعة الإسكندرية

و المعهد المصرفى بالبنك المركزى المصرى

## مقدمة

يعتبر القطاع المالى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة من القطاعات الحيوية والمؤثرة فى الاقتصاديات العالمية باعتبارها مرآة تعكس التطورات والأحوال الاقتصادية التى يمر بها العالم. وذو علاقات متشابكة مع القطاعات الأخرى يؤثر فيها ويتأثر بها سواء فى الداخل أو الخارج خاصة فى ظل عالمية الأسواق المالية. (١) ولقد أدى ذلك التداخل إلى سرعة انتقالات الأزمات عبر بلدان العالم المختلفة كما ظهر ذلك جلياً فى الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ولقد حدثت تطورات عديدة فى قطاع المصارف أدت إلى التوسع فى نشاط هذا القطاع بصورة ملحوظة منها: الدخول إلى مجالات استثمارية لم تكن مطروحة من قبل ، وذلك بعد إزالة الحواجز التى كانت تمنع بعض هذه المؤسسات من العمل فى قطاعات معينة.

وتعد التحولات الآتية من أهم هذه الملامح:

١- التقدم فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عزز قدرة المؤسسات المالية عامة على النمو السريع فى مجال الاستثمار وظهور العديد من

١- د. نبيل حشاد: حماية الودائع المصرفية فى الدول العربية - مجلة البنوك - مصر - العدد (١)

سبتمبر ١٩٩٥. القاهرة ص ٦٨.

المنتجات التمويلية الحديثة مع إلغاء الكثير من القيود الرسمية التي كانت تعوق تدفق رؤوس الأموال عبر دول العالم المختلفة. وأدى كذلك إلى انتقال الأزمات المالية حال حدوثها.

٢- تقدم المصارف فى تقديم كثير من الخدمات غير التقليدية التى تتواءم من إيقاع العصر، فظهرت المشتقات المالية بأنواعها المختلفة ، وغيرها من الأدوات المالية والتوسع فى استخدامها.<sup>(١)</sup>

٣- أدت العوامل السابقة إلى الانفصام بين الاقتصاد العينى (الحقيقى) والاقتصاد المالى (الرمزى) . بصورة لم يسبق لها مثيل. وأدى إلى التساهل فى تطبيق الكثير من المعايير والضوابط التى تنظم عمل المؤسسات التمويلية.

٤- بالرغم من وجود قواعد رقابية مصرفية عالمية وضعت بمعرفة بنك التسويات الدولية (BIS) BANK OF INTERNATIONAL SETTLEMENT وغيره من المؤسسات المالية التى تهدف إلى حماية النظام المصرفى العالمى إلا أنه تم التفاوضى عن تنفيذ الكثير منها فى التطبيق من قبل مؤسسات مالية كبيرة فى العديد من بلدان العالم ، مما عرض المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لمخاطر متعددة وعرض الاقتصاد العالمى لأزمة فى سبتمبر ٢٠٠٨ تعد الأكبر من نوعها يسعى لتجاوزها. وإن كان ذلك سوف يستغرق وقتاً ليس بالقليل .

٥- أدت الأزمة المالية ( ٢٠٠٨ ) إلى إعادة النظر فى الأدوات والأساليب الرقابية المستخدمة والتى تهدف إلى حماية المصارف وغيرها والتى لم تفلح فى الإنذار المبكر، وذلك بهدف عدم تكرارها مستقبلاً . ولكن هذه القواعد الجديدة عند تطبيقها سوف تؤدى إلى التأثير على الدور الهام الذى تؤديه هذه المؤسسات سواء بالسلب أو الإيجاب.

وهذا ما سوف نحاول إيضاحه فى الصفحات القادمة.

1- H.J. Bolmestin: Structure changes in financial markets. Overview trends and prospects. OCED documents. 1995. CH. 1. p 8

## مشكلة الدراسة:

تلعب المصارف والمؤسسات المالية الغير مصرفية دوراً مؤثراً فى الاقتصاد العالمى وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات عبر بلدان العالم المختلفة، مما يستدعى ضرورة الاهتمام باستقرارها وحمايتها. وكيفية مواجهتها للأزمات التى تتعرض لها. ونتيجة للأزمة المالية العالمية التى كشفت عن قصور فى تطبيق إجراءات الرقابة عليها. مما استدعى ضرورة إعادة النظر فيها من قبل المؤسسات والهيئات الدولية.

- يتم الآن إعادة النظر فى القواعد الرقابية المنظمة لعمل المصارف بهدف توفير الحماية والإنذار المبكر للأزمات التى تتعرض لها.
- القواعد الرقابية الجديدة عند تطبيقها سيكون لها أثر على قيام المصارف بدورها ودرجة النمو فيه بالإضافة إلى زيادة تكاليف الاستثمار وهذا ما تسعى الورقة البحثية إلى إيضاحه.

## أهداف الدراسة:

- ١- بيان الدور الذى يؤديه القطاع المصرفى فى الاستثمار بإيجاز وصولاً إلى بيان القواعد الرقابية العالمية الحالية.
- ٢- بيان إيضاح للقواعد الرقابية التى تم التراخى فى تنفيذها وأدت إلى حدوث الأزمة.

٣- بيان القواعد الرقابية التى يتم دراستها والسعى لتطبيقها والأثر المتوقع لذلك.

ونوضح ذلك فيما يلى:

- مطلب تمهيدى: دور المصارف فى التمويل والاستثمار والأهداف التى تسعى لتحقيقها.
- المبحث الأول: أثر القواعد المصرفية الدولية على استثمارات المصارف
- مطلب أول: القواعد المصرفية الرقابية الدولية (مقررات بازل)
- مطلب ثان: أثر الأزمة المالية فى إعادة النظر إلى قواعد الرقابة المصرفية
- مطلب ثالث: الأزمة المالية ومقررات بازل III
- خاتمة البحث.

## ١- مطلب تمهيدى : دور المصارف فى الاستثمار .

توجد علاقة وثيقة بين قوة دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبيت درجة فاعلية الجهاز المصرفى فى تقديم التمويل لها. وخاصة فى الدول النامية التى تعانى من ندرة المنظمين الجادين. ومحدودية دور أجهزة الوساطة المالية الأخرى.<sup>(١)</sup> ويعرف التمويل المصرفى بأنه: التمويل الذى يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة ( تجارية - استثمار وأعمال - متخصصة - بنوك أخرى مثل الادخار - تعاونية - بنوك مهنية ).<sup>(٢)</sup> وأكثر أنواع التمويل انتشار التمويل بالقروض يليه التمويل الاستثمارى ( طويل الأجل ).

وتشكل القروض المصرفية ٦٠% من تمويل الاقتصاد عموماً ، مقابل ٤٠% فى الولايات المتحدة الأمريكية إذ يأتى معظم التمويل من السوق المالية.<sup>(٣)</sup> وأكثر صور التمويل القروض المصرفية قصيرة الأجل ( سنة ) تليها المتوسطة ( ٥ سنوات ) وطويل الأجل أكثر من ١٠ سنوات.

ويمكن إبراز أهمية دور القطاع المصرفى فى مختلف اقتصاديات العالم من حقيقة أن القروض المحلية الممنوحة من خلال الجهاز المصرفى قد بلغت نحو ١٨٨% من الناتج المحلى العالمى عام ٢٠٠٦ ، ٢٣١% فى أمريكا ، ١٧٧% بريطانيا ، ١٣٢% ألمانيا ، ١١٦% فرنسا . وإجمالاً ١٩٤% من الناتج المحلى فى الدول الصناعية.

أما فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغت ٥١% . وتصل النسبة فى مصر إلى ٩٩% ، تركيا ٦٠% ، إيران ٤٦% ، مما يعزز دور الجهاز المصرفى فى التنمية

١ - البنك الأهلى المصرى: دور الجهاز المصرفى فى الاقتصاد القومى . النشرة الاقتصادية. المجلد ٣٩ العدد ٤ - القاهرة. ١٩٨٦

٢ - د. منير هندى: الفكر الحديث فى مجال مصادر التمويل . منشأة المعارف - الإسكندرية ١٩٩٨ ص ١٢ .

٣ - د. مكرم صادر: اتفاقية بازل الثالثة. الصناعة المصرفية العالمية. مجلة اتحاد المصارف العربية . بيروت - العدد ٣٥٨ سبتمبر ٢٠١٠ ص ١٠٥.

الاقتصادية. بتوفيره التمويل للمشروعات الجيدة، وتوفير الطلب على السلع المعمرة والمسكن بالذات كآلية لحفز النمو الإقتصادي.<sup>(١)</sup>

ويتأثر دور البنوك فى التمويل بالفكر المصرفى السائد، فأفكار المدرسة الإنجليزية تقوم على التمويل التجارى قصير الأجل، بينما المدرسة الألمانية تقوم على فكرة التمويل الصناعى طويل الأجل، وكذا اليابان. وفى أمريكا تقوم على الفصل بين أنشطة البنوك التجارية والاستثمارية التى تركز على الاستثمار المالى. وللت تمويل المصرفى سمات معينة تقوم على:

١- اعتبارات الربحية: باعتبار المصارف مؤسسات تهدف إلى تحقيق الربح وتتأثر الربحية بمقدار توفير الموارد واستثمارها.

٢- اعتبارات السيولة: ضرورة التوفير السيولة عند طلبها.

٣- اعتبارات الأمان: لتحقيق ربحية عالية لابد من تحقيق درجة مخاطرة أعلى. ويجب على المصارف أن توازن بين الاعتبارات السابقة على أساس درجة الأمان والمخاطرة فى كل أعمالها.<sup>(٢)</sup>

ولكى يؤدى الجهاز المصرفى دوره بكفاءة وفاعلية لابد من وجود ضوابط تنظم عمله. ولقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى إعادة النظر فى هذا الدور وهو ما سنتعرض له خلال الصفحات القادمة.

## المبحث الأول

### أثر القواعد المصرفية العالمية على استثمارات المصارف

الأزمة المالية العالمية التى ظهرت بوضوح اعتباراً من ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨، ليست هى الأولى التى يتعرض لها الاقتصاد العالمى، وذلك لطبيعة النظام الإقتصادي الرأسمالى الذى يتعرض عادة لدورات من الراج والكساد كل فترة. ولكنها طالت بعض

١ - أحمد السيد النجار: الأزمة المتية الأمريكية والعالمية. كراسات إستراتيجية الأهرام. العدد ١٩٤. ديسمبر ٢٠٠٨ ص ٢٧.

٢ - د. منير هندی: إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرارات. المكتب العربى الحديث. الإسكندرية. ١٩٩٢ من ص ٥ - ٧.

نشئ عن القرن (١٩) بسبب التكنولوجيا وتطور القطاع المالى. وتعد من أكثر الأزمات ضراوة لآثارها المتعدية لحدود الدول والقارات. ولقد بدأت عمليات الإصلاح التى تستغرق سنوات طويلة .

أدت الأزمة إلى خسائر قياسية للبورصات العالمية حيث بلغت القيمة السوقية للأسهم فى كل البورصات فى ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ نحو ٢٥ تريليون دولار من أصل ٦١ تريليون دولار فى نهاية عام ٢٠٠٧ . وسيصل معدل النمو فى الاقتصاديات المتقدمة إلى صفر فى ٢٠٠٩ . بينما المتوسط فى العالم لن يزيد عن ٣% مقارنة بـ ٥% فى عام ٢٠٠٧ .<sup>(١)</sup> وبلغت خسائر ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ وحده فى البورصة الأمريكية ٦٠٠ مليار \$ .

ويعد الانقسام بين الاقتصاد الحقيقى ( الإنتاج المادى) والرمزى ( المالى والمقارى) الذى بلغ مستويات عالية فحجم الصادرات أو الواردات العالمية فى السنة ٢٠٠٨ بنغ أكثر قليلا من تريليون دولار ، فى حين تجاوز التعامل فى أسواق الصرف أكثر من ثلاثة تريليون دولار فى اليوم الواحد . وبلغ حجم الأوراق المالية المتداولة أكثر من ٣٦ تريليون دولار . مما يوضح شكل المضاربات فى الاقتصاد العالمى . مما يتطلب إعادة النظر فى كون الدولار عملة الاحتياطى الدولية.<sup>(٢)</sup>

ولقد أدت هذه الأزمة إلى خسائر فى كثير من القطاعات الصناعية الرئيسية كصناعة السيارات والطاقة وغيرها مما ساهم فى زيادة البطالة والفقر على مستوى العالم.

وكان القطاع المصرفى من أكثر القطاعات تضررا وتأثرا عالميا وسنوضح ذلك

فيما يلى:

### الأسباب العامة للأزمة المالية المصرفية

يعد القطاع المصرفى من أكثر القطاعات تضررا من الأزمة ، لدوره الهام فى تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات ، سواء كان مؤسسات دولية أو محلية . خاصة.

١ - احمد السيد النجار : الأزمة المالية الأمريكية والعالمية . كراسات الأهرام الإستراتيجية العدد ١٩٤ . ٢٠٠٨/١٢ ص ١٦ ، ١٧ . القاهرة .

٢ - د. حزم الببلاوى: النظام الرأسمالى ومستقبله . تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٠ . مؤسسة الأهرام - القاهرة . تحرير أحمد النجار . ص ٦٢

أو عامة لأن تحقيق معدلات نمو عالية يتوقف على كفاءتها فى أداء وظيفتها. ويحتل مكانة متقدمة باعتباره من أكبر الشركات على مستوى العالم فى عام ٢٠٠٧ من بين أكبر (١٠٠) شركة هناك (٢٢) بنكاً ، ومن بين أكبر (٥٠٠) شركة هناك (٨٢) بنكاً وعدد شركات التأمين (٤٨) شركة . ولذلك يبلغ مجموعات شركات القطاع المالى (١٣٠) شركة من بينها أى بنسبة ٢٦ % من الإجمالى .<sup>(١)</sup>

ويعد الجهاز المصرفى من أكثر القطاعات تعرضاً للزمات وأكثرها تكلفة ولقد بلغ عدد الأزمات التى تعرضت لها المصارف منذ عام ١٩٧٦ - ٢٠٠٧ . عدد (١٢٤) أزمة أكثرها فى الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ . عدد (٤٢) أزمة وأشدها عام ٢٠٠٧ . فى أزمة بنوك الادخار والائتمان الأمريكية (١٩٩٥/٨٦) بلغت الخسائر (٣٠٠) مليار دولار أى نحو ٧% من الناتج المحلى الأمريكى ، الأزمة اليابانية (١٩٩٩/٩٠) (٦٠٠) مليار دولار ، ١٨% من الناتج المحلى ، أزمة البنوك الآسيوية (١٩٩٩/٩٨) نحو (٤٠٠) مليار دولار ، أما الأزمة الأخيرة تصل تكلفتها نحو ١٥ تريليون دولار.<sup>(٢)</sup> ومن أهم أسبابها :

#### ١- النمو الضخم للقروض العقارية الرديئة :

يعد انفجار فقاعة القروض العقارية من الأسباب الرئيسية للأزمة ، ويرجع ذلك إلى رؤية الرئيس بوش بتشجيع القطاع العقارى فى الاقتصاد وضرورة تملك المواطنين لمسكنهم باعتباره من القطاعات التى تساهم فى كثير من الصناعات والحرف يبلغ عددها حوالى مائة صناعة وحرفة كالحديد والأسمنت والخشب ومواد الكهرباء وغيرها ، وذلك بعد تراجع دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتباراً من ٢٠٠١ فى ريادة الاقتصاد الأمريكى .

وانتهجت عدة دول نفس السياسة منها المملكة المتحدة. ألمانيا ، فرنسا . وتم اتباع سياسات تهدف إلى تشجيع تملك المنازل ، وتسهيل الحصول على قروض عقارية دون دفع مقدمات متزامناً مع أسعار فائدة منخفضة وصلت إلى ١% عام ٢٠٠٣ ، وأصبحت الأوراق المالية المدعومة بالرهونات هى الوسيلة الأكثر رواجاً

١ - أحمد السيد النجار : الأزمة المالية الأمريكية والعالمية . مصدر سابق . ص ٢٤

٢ - عبد الفتاح الجبالى : الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى . سلسلة كراسات

الأهرام الاستراتيجية . العدد ( ١٩٣ ) نوفمبر ٢٠٠٨ . ص ٧ ، ٨

للاستثمار وشارك في ذلك العديد من المؤسسات المالية ( البنوك الاستثمارية ) غير خاضعة لرقابة البنك الفيدرالى الأمريكى، صناديق التأمين والمعاشات ، صناديق الرهون ، الصناديق العقارية ) . وازدادت القروض العقارية فى أمريكا من ١٦٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦٤٢ مليار دولار فى أغسطس ٢٠٠٨ . بنسبة تصل إلى ٥٠% (١)

ولقد أدى ارتفاع الأسعار للمنازل بالمصارف إلى إجراء رهون من الدرجة الثانية ، وعند ارتفاع تكلفة الإقراض وتوقف المدينين عن الدفع ، تراجع سوق العقارات . مما جعل أكثر من ١٠% ممن حصلوا على القروض يدينون بأكثر من قيمة منازلهم . وتخلف ٢٥% منهم عن السداد . وزاد عرض المنازل وانخفضت الأسعار ووصلت قيمة الديون على الأسرة الأمريكية إلى ١٤٠% من الدخل عام ٢٠٠٧ . مما أدى إلى حدوث الأزمة . التى صاحبته أزمة فى شركات التأمين ، والشركات العقارية . وازدادت ديون البنوك حتى وصلت إلى نسب قياسية بلغت ٢٣ إلى ١ فى مورجان ستانلى ، ٢٨ إلى ١ فى جولدن ساكس وميريك لنش (٢)

وبلغت ٦٠ ضعف رأس مال بنك مثل UBS الاستثمارى . وكان لبنك ليمان برادر أسوأ من ذلك مما عجل بإفلامه بعد ١٥٨ عاما من النشاط .

ومن الجدير بالذكر أن القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى الأمريكى بلغت نحو ٢٤٠% من الناتج المحلى الأمريكى ، وفى أوروبا ١٣٢% فى عام ٢٠٠٧ مما يعنى الإفراط المتزايد فى منح الائتمان (٣)

## ٢- التوسع فى استخدام المشتقات المالية: Financial Derivatives

وتعرف بأنها عقود مالية تستند قيمتها إلى أوراق مالية قابلة للتداول ، أو أسعار فائدة ، أو أسعار صرف العملات أو مؤشرات الأسواق ( مثل البورصات ) وتشمل

١ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية . مركز الأهرام للدراسات ٢٠٠٩ . ص ٤١

٢ - أ . عبد الفتاح الجبالى : ص ١٢ ، ١٣ ( مرجع سابق )

٣ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية . مركز الأهرام للدراسات ٢٠٠٩ . ص ٤٣ ( مرجع

سابق )

أنواعاً كثيرة من العقود أهمها : المستقبلات (FUTURES) والخيارات (OPTIONS)، والمبادلة (SWAPS).<sup>(١)</sup>

ولقد بلغ حجم سوق المشتقات ٦٠٠ ترليون دولار . وحجم السندات الدولية ٤٥ ترليون دولار ، وحركة الأموال الدولية ٤ ترليون دولار . فى حين أن الناتج المحلى وفقاً لبنك التسويات الدولية فى ٢٠٠٧ لم يتجاوز ٥٢.٦ ترليون دولار.<sup>(٢)</sup>

ولقد توسعت البنوك فى التعامل بهذه الأدوات المالية مما تسبب فى خسائر كبيرة لهذه البنوك .

### ٣- التوسع فى استخدام آلية التوريق SECURITIZATION

وتعنى قيام المصارف بتمويل ضمانات القروض التى تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة . و هذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة . وهكذا نجد أنفسنا أمام بناء مترام ، يودى انهيار أى جزء فيه إلى أزمات أخرى . ولقد تضاعفت عمليات توريق الديون ثلاثة أضعاف فى الفترة من ١٩٩٦ / ٢٠٠٧ م . وبلغت الرهون العقارية ٧.٣ ترليون دولار ، كما بلغت نسبة توريق الديون الأقل جودة من ٥٤% عام ٢٠٠١ إلى ٧٥% عام ٢٠٠٦ من إجمالى قيد عملية التوريق.<sup>(٣)</sup>

### ٤- عدم كفاءة الإدارة :

الظاهرة الحديثة فى معظم المؤسسات المالية هى ارتفاع مكافآت ومرتببات حوافز كبار المديرين والتنفيذيين القائمين على الإدارة وذلك على حساب حقوق المساهمين فقد حصل هؤلاء المديرين خلال الخمس سنوات السابقة على الأزمة على مبالغ فى شكل حوافز ومكافآت وبدلات ومزايا تراوحت بين ٣٢ - ٣٨% من أرباح تلك الشركات والمؤسسات وجرم منها المساهمون فيها.

١- د. جودة عبد الخالق . ندوة الأزمة المالية العالمية . مجلة مصر المعاصرة . العدد ٤٩٥ - يوليو ٢٠٠٩ - ص ١٠

٢- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٩ . مؤسسة الأهرام ص ٤٣

٣- د. عبد القادر عبد الحميد سلمى . الأزمة المالية الحالية وأسبابها الأساسية - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٩٣ يناير ٢٠٠٩ - ص ٧١

وعندما استقال رئيس شركة ميريل لينش نتيجة تعرض الشركة لخطر الإفلاس حصل على مكافأة نهاية خدمة تقدر بـ ١٥٨ مليون دولار . كذلك رئيس بنك ليمان برازر حصل فى شهر مارس فى نفس السنة على مبلغ ٢٢ مليون دولار. (١) وحصل فى الثمانى سنوات السابقة على مبلغ ٤٨٤ مليون دولار. (٢)

ولذلك يتضح لنا أن من الأسباب عدم كفاءة الإدارة القائمة على تلك المؤسسات ومن أهمها البنوك وسعيها لتحقيق أرباح وهمية وعمليات تخلو من الدقة حتى يمكنهم للحصول على مكافآت وحوافز على حساب مراعاة قواعد الحوكمة المالية . والقواعد الرقابية عند منح الائتمان بالإفراط غير المدروس فيه والدخول إلى أنشطة ذات مخاطر عالية.

#### ٥- غياب دور المراجعين الداخليين والخارجيين على السواء:

سواء فى التنبيه والتحذير عما كان يدور داخل المؤسسات المالية من التماهى فى التلاعب بأصولها رغم أن مهمتهم الأولى حماية هذه الأصول. (٣) علماً بأن المبادئ السليمة المستقرة فى الإقراض ربط حدود التوسع فى الإقراض بالأصول المملوكة . وأن لا يقرض البنك أكثر من نسبة محدودة لما يملكه من رأس مال واحتياطى. (علماً بأن بنوك الاستثمار فى أمريكا لا تخضع للاحتياطى الفيدرالى كما أوضحنا سابقاً). (٤) لذلك توسعت بعضها حتى وصل حجم الإقراض إلى أكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها مثل UBS بنك و LEHMAN . مما يعطى مزيداً من المخاطرة. (٥)

- ١ - د. حازم الببلاوى: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية . مركز الأهرام للدراسات ٢٠١٠ . ص ٨٧ مرجع سابق
- ٢ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٩ . الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية والعالمية . مركز الأهرام للدراسات . ص ٣٦
- ٣ - د. أيمن عادل عيد . دور الدولة فى دعم القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية . مؤتمر تجارة الإسكندرية فى ديسمبر ٢٠٠٩ . ص ٦
- ٤ - د. إبراهيم بن صالح العمر: فى مواجهة الأزمة التمويلية علاج الأعراض أم تغيير قواعد اللعبة . مؤتمر إعادة صياغة دور الدولة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية - ٢٠٠٩/١٢ .
- ٥ - د. حازم الببلاوى . عن الأزمة المالية م /حالة للفهم . جريدة المصرى اليوم . القاهرة فى ٢٠٠٨/١٠/٤ .

ولقد بلغت البنوك الأمريكية التى تعرضت للإفلاس عام ٢٠٠٨ ٢٠ بنكاً ، وفى عام ٢٠٠٩ ١٦٠ بنكاً ، ١٣٢ بنكاً خلال عام ٢٠١٠ وبذلك يصبح عدد البنوك التى أفست مايقرب من ٤٠٠ بنكاً. (١)

وهذا ما استرعى الانتباه إلى دور المؤسسات الرقابية الدولية وعدم الالتزام بقواعدها وستعرض له فى المطلب التالى :

### المطلب الأول

#### القواعد المصرفية الرقابية الدولية (قواعد بازل)

يعد تزايد الاهتمام بتفعيل الرقابة على أعمال المصارف من الإيجابيات التى أفرزتها الأزمة المالية العالمية فى ( ٢٠٠٨ ) ومازالت توابعها تتوالى حتى الآن .

والاهتمام بتحسين وتعزيز الرقابة على البنوك ليس جديداً بل تزايد الاهتمام به منذ التسعينيات من القرن (٢٠) وخاصة مع الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة وما يرتبط بها من تكامل الأسواق المالية وحرية تحرك رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود ، بحيث أصبح تحسين وتعزيز الرقابة على المصارف يتصدر اهتمامات الدول والمؤسسات المالية الدولية وخاصة بعد تتابع الأزمات التى شهدتها العديد من الدول خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات . أى منذ بداية أزمة المديونية العالمية. ولقد تصدرت اهتمامات الدول الصناعية الكبرى ( محافظو البنوك المركزية بها ) عبر بنك التسويات الدولية ( ١٩٣٠ ) BANK OF INTERNATIONAL SETTLEMNGT (BIS) منذ عام ١٩٧٤ إلى الاتجاه نحو ضرورة وضع تنظيم مناسب يضمن المنافسة العادلة بين المصارف ، واعتبار موضوع كفاية رأس المال المصرفى من القضايا الهامة وضرورة اتجاه البنوك لتدعيم مراكزها المالية ، أحد أهم التحديات الحديثة التى تواجهها إدارات المصارف حالياً. فى ظل سعيها لتطوير قدراتها التنافسية و بروز المصارف اليابانية كمنافس قوى فى بداية التسعينيات، تراجع نسب

١ - من المتوقع أن ينخفض عدد البنوك الأمريكية إلى ٥٠٠٠ بنك فى العقد القادم بعد أن كانت ٧٩٣٢

بنكاً فى العقد الماضى بسبب عمليات الإفلاس والاندماج ٢٠٠٩ .

١ - د. محمود مناع . ضعف الاقتصاد الأمريكى أم الدولار - مصر المعاصرة . ص ٨٣ . العدد ٤٩٨

٢٠١٠ إبريل .

١٣٢ بنك عام ٢٠١٠ . جريدة الأهرام بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١٠ . ص ٨

رؤوس أموال المصارف مقارنة بميزانياتها وعملياتها. ومن جهة أخرى تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة فى الرقابة أدت إلى تشجيع المصارف من دول أخرى على تأسيس فروع لها تقوم من خلالها بعمليات تمويلية بعيدة عن رقابة بنوكها المركزية ، وبالتالي تأثير مخاطر هذه الفروع على المصرف الأم .

أدى ذلك فى النهاية إلى تبنى الدول الصناعية العشر الكبرى مبادرة إنشاء لجنة من خلال بنك التسويات الدولية عرفت بـ لجنة بازل (نسبة إلى مدينة بازل السويسرية) تضطلع بوضع معايير رقابية تلتزم بها الدول الأعضاء أولاً ، ثم دول العالم ثانياً . وهو ما يعرف بمقررات بازل BASAL ACCORD . التى تختص بوضع قواعد مقبولة دولياً بشأن الرقابة المصرفية.<sup>(١)</sup> وأول مقرراتها صدرت فى عام ١٩٨٨ على أن تطبق اعتباراً من ١٩٩٢ . وتلتها مقررات بازل II فى عام ٢٠٠٢ ويجرى الآن الاستعداد لإصدار مقررات بازل III.

### أولاً : التطور التاريخى للجنة بازل للرقابة المصرفية :

تهدف لجنة بازل لتحقيق أهداف رئيسية أهمها :

- ١- تقرير حدود دنيا لرأس مال البنوك ( معدل الملاءة المصرفية ) . أو ومعايير كفاية رأس المال : CAPITAL ADEQUACY FRAMWORK بهدف ضمان سلامة النظام المصرفى العالمى ، عن طريق احتفاظ البنوك برؤوس أموال تتناسب مع المخاطر التى تتعرض لها . وهذا المبدأ ما زال تجرى عليه تعديلات حتى الآن للوصول إلى رأس المال المناسب وفق المخاطر المتوقعة .
- الحفاظ على أموال المودعين ، على اعتبار أن رأس مال البنك هو خط الدفاع الأول والأخير للمصارف فى حالة مواجهة الخسائر .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وعدالة المنافسة ، لظهور بعض المؤسسات المالية ذات رؤوس أموال صغيرة نسبياً / مما يمنحها أفضلية تنافسية مقارنة بالبنوك التى تحتفظ برؤوس أموال أكبر .
- ٢- تحسين قدرات الأجهزة الرقابية فى الإشراف على المصارف .

١ - البنك المركزى المصرى : النشرة الاقتصادية - معايير لجنة بازل . مجلد ٢٩ العدد ٢ . سنة

- ٣- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، والتي نتجت عن التحرير المالي، وتحرير الأسواق النقدية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.
- ٤- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات، حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

### مقررات بازل (١) ١٩٨٨ BASLE ACCORD

بعد مشاورات متعددة صدرت أولى مقررات بازل في عام ١٩٨٨ على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١٩٩٢ .

وأهم الموضوعات التي أولتها اللجنة عناية تناولت:

- قواعد الإشراف والرقابة على البنوك عابرة الحدود.
- المبادئ الأساسية، والحد الأدنى للرقابة المالية.
- قواعد الإفصاح والشفافية.
- المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية.
- مبادئ الإدارة CORPORATE GOVERNANCE بالمؤسسات المصرفية.
- قواعد مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

صدرت مقررات بازل في يوليو ١٩٨٨. باقتراح معياراً موحداً لمعدل كفاية رأس المال من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها من ناحية أخرى عند حد ٨%.

رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها

على ألا يقل المعدل عن ٨% وقررت نسبياً لأوزان المخاطر للعمل بموجبها.

أوزان المخاطر : ١٠% مطلوبات من هيئات القطاع العام.

٢٠% مطلوبات من بنوك التنمية الدولية، وبنوك دول منظمة

التعاون الاقتصادي OCED، النقدية في الطريق

٥٠% قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.

١٠٠% جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية/مطلوبات من قطاع خاص، مطلوبات من شركات قطاع خاص أخرى، مساهمات فى شركات، مطلوبات خارج دول OECD.

وتقوم على تصنيف دول العالم إلى مجموعتين متدنية المخاطر دول OECD الدول الصناعية الكبرى وسويسرا والسعودية والثانية عالية المخاطر وتضم جميع دول العالم.

ولقد أدت هذه المقررات إلى زيادة رؤوس أموال البنوك وساهمت فى تحسين كفاءة العمل المصرفى فى العالم.

ونظراً لأنها لم تكن كافية لعدم تغطيتها لكافة المخاطر. لتركيزها على المخاطر الائتمانية، جودة الأصول، كفاية المخصصات، أوزان مخاطر الأصول. تم بعد اجتماعات عديدة للجنة إلى البحث عن قواعد أكثر شمولاً واتساعاً وأهمية وهى ما عرف بمقررات بازل ( II ) عبر المراحل التالية:

### مقررات بازل ( II )

تم إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية الأولى بازل ( I ):

نوفمبر ١٩٩١ تعديل بشأن المخصصات العامة.

يوليو ١٩٩٤ تعديل بشأن الدول أعضاء OECD.

إبريل ١٩٩٥ تعديل بشأن أوزان ترجيح مخاطر الالتزامات العرضية.

يناير ١٩٩٦ تعديل يضم مخاطر السوق MARKET RISK إلى الاتفاقية.

إبريل ١٩٩٨ تعديل بشأن بعض الأصول ذات الوزن الترجيحي ٢٠%.

ولذلك أضافت الاتفاقية أبعاداً جديدة لم تكن موجودة فى الاتفاقية السابقة عليها:

مخاطر الائتمان: كما هى بل زادت أيضاً واتساعاً

مخاطر السوق وتشمل: مخاطر أسعار الصرف - مخاطر سعر الفائدة. حقوق

الملكية. مخاطر السلع.

مخاطر التشغيل: الناتجة عن الأخطاء البشرية وشملت: مخاطر السيولة، التركيز،

الأعمال، المخاطر القانونية، مخاطر الالتزام، الأنظمة. بالإضافة إلى أساليب قياس لكل

نوع من المخاطر.

واشتملت على دعائم أساسية جديدة:

- ١- وضع حد أدنى لرأس المال ( لا يقل عن ٨% ) وشمل كل المخاطر.
  - ٢- وضع آليات للمتابعة والرقابة من قبل السلطات الرقابية.
  - ٣- تحقيق الشفافية المالية. التزام البنوك بالإفصاح الشامل عن هيكل رأس المال. نوعية المخاطر وحجمها، سياسات التقييم والمخصصات، مدى كفاءة رأس المال. النظام الداخلي لتقدير حجم رأس المال.
- المعادلة الجديدة لرأس المال

إجمالي رأس المال

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية

معدل كفاية رأس المال

- العنصر الثاني: المراجعة الرقابية من أهم العناصر ويشتمل على:
- أن يكون لدى البنك تنظم خاصة لتقدير رأس المال المقابل للمخاطر. والاحتفاظ بمستويات آمنة وسليمة من رأس المال.
  - ينبغي على الجهات الرقابية القيام بالمراجعة المستمرة ، لأنظمة كفاية رأس المال لدى المصارف، وتقييم سلامة سياستها، وأن تتخذ إجراءات تصحيحية كفيلة بتحقيق سلامة النظام المصرفي.
  - ينبغي أن يكون لدى الجهات الرقابية القدرة على التدخل المبكر للحفاظ على المستويات الدنيا لرأس المال اللازم.
  - العلم على انضباط السوق بالنسبة للمخاطر المتوقعة. مع أخذ مخاطر التشغيل في الحسبان. مع توافر متطلبات الإفصاح.
  - تقييم نظام الرقابة الداخلية: مع ضرورة وجود خطط تنظيمية وخطة سنوية للمراجعة الداخلية - وتقارير للتفتيش الداخلي ومراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة ومدى التزامها بالمعايير الرقابية.
- وصدرت التعديلات في يونيو ٢٠٠٤ ، على أن يبدأ التطبيق اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٧ . وشملت التعديلات الأساسية المتعلقة بزيادة رأس المال مضافاً إليها

التشديد فى مخاطر الائتمان وقياس مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى التوسع فى دعم المراجعة الرقابية والإفصاح والشفافية.\*

### الدول المعتمدة فى لجنة بازل:

الولايات المتحدة - ألمانيا - فرنسا - بريطانيا - إيطاليا - أسبانيا - هولندا - بلجيكا - السويد - سويسرا - لوكسمبورج - روسيا - كندا - استراليا - الأرجنتين - البرازيل - المكسيك - اليابان - الصين - كوريا الجنوبية - إندونيسيا - الهند - سنغافورة - هونج كونج - المملكة العربية السعودية - تركيا - أفريقيا الجنوبية.

### المطلب الثانى

#### أثر الأزمة المالية فى إعادة النظر إلى قواعد الرقابة المصرفية

مع بدء تطبيق قواعد بازل II بمدة وجيزة حدثت الأزمة المالية العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٨. ولقد أوضحت الأزمة أن القواعد الرقابية الموضوعية لم تكن كافية. علمنا بأن الأزمة المالية التى حدثت فى عام ١٩٩٨ فى جنوب شرق آسيا صدر عنها توصيات هامة تشمل إعادة بناء النظام المالى الدولى، واقترحت عدة خطوات لإصلاح نظام بريتون وودز منها: إخضاع رؤوس الأموال الهائلة والساخنة لقواعد جديدة وإشراف دولى منضبط، ولم يحدث أى من هذا. دولاً متقدمة وضعت قواعد للحكومة لم يحترمها من صاغها، وضعت معايير للرقابة المالية لم يطبقها من وضعها، بما فى ذلك قواعد بازل. وطلب من الدول النامية وضع قطاعاتها المالية تحت آليات الفحص والتمحيص والرقابة للجان مشتركة للبنك وصندوق النقد الدوليين فيما عرف ببرنامج تقييم القطاعات المالية، وامتنعت دولاً متقدمة رغم حرصها وإصرارها على التطبيق من خضوع قطاعاتها المالية لذات البرنامج ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(١)</sup>

\* اعتمدنا فى كتابة هذ البحث على :

- ١ - د. نبيل حشاد: دليلك إلى اتفاق بازل II ( المضمون - الأهمية - الأبعاد ) - الجزء الأول والثانى . اتحاد المصارف العربية . بيروت ٢٠٠٤. ترجمة لوثائق بازل الصادرة فى ٢٠٠٢ بتصريف بالإضافة إلى مذكرات منشورة للمعهد المصرفى - ابنك المركزى المصرى - ٢٠٠٦.
- ١ - د. محمود محى الدين : الأزمة المالية وكيفية التغلب على آثارها. مؤتمر دور القطاع المالى فى التنمية العربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة. نوفمبر ٢٠٠٨. ص ٣٤٤ - ٣٤٧

وستعرض لأهم التجاوزات التي أدت للأزمة والتي تم الاهتمام بوضع قواعد تحد منها وتساعد على عدم تكرارها وأخذها في الحسبان في القواعد الجديدة.

### الأسباب المباشرة :

- مخاطر التوسع في التعامل في المشتقات المالية والإقراض:

ومن أهم ما ساعد على حدوث الأزمة هو التعامل بأدوات وصكوك مالية عالية المخاطر مثل المشتقات المالية DERIVATIVES والسندات الخردة JUNK BONDS مما أدى اندفاع كثير من صغار المدخرين والمغامرين مع غياب الضوابط إذ تم التوسع في الإقراض دون الاعتداد بالقواعد العامة المعروفة باسم نسبة الرافعة GEARING RATIO. وتعنى نسبة الالتزامات إلى رأس المال وحقوق الملكية التي تجاوزت قبل حدوث الأزمة ٢٠ أو ٥٠ مرة. بينما النسب الآمنة من المفترض ألا تتجاوز في أسوأ الأحوال ٣ : ١ أو ٥ : ١ وعلى الجانب الآخر كان صغار وكبار المدخرين والمتعاملين يقومون بالإقتراض بشراهة دون مراعاة قدراتهم المستقبلية على الدفع وخدمة الدين. وبتشجيع من تلك المؤسسات المالية وخاصة في مجال الرهن العقاري.<sup>(١)</sup>

ويعد هذا من نتائج الإنفصامية المتزايدة بين الاقتصاد الحقيقي (العيني) والمالي (الرمزي) وعدم مراعاة قواعد المخاطرة والأمان والنسب المتعارف عليها، من قبل بنوك ومؤسسات مالية كبرى من أولها سيتي جروب CITI GROUP ، بنك أوف أمريكا BANK OF AMERICA في أمريكا ، باركليز بنك BARCLAYS BANK المملكة المتحدة، LEHMAN BROTHERSS وهو أقدم البنوك ( ١٥٣ عاماً ) وتم الاستحواذ على مؤسسة ميريل لينش MEREL LYNCH تحت وطأة الأزمة.<sup>(٢)</sup> ووضعت ضوابط للحد من التعامل في هذه الأدوات ووضع نسب لمخاطرها وطرق قياسها.

١ - د. محمود عبد الفضيل: الأزمة المالية العالمية ومستقبل النظام العالمي. تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٠. مؤسسة الأهرام ص ٢٤

٢ - د. محمود عبد الفضيل: الأزمة العالمية ومستقبل الرأسمالية. تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٠. مؤسسة الأهرام ص ٢٥

- مخاطر توسع المصارف غير المدروين فى قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية:

أدى وجود فائض فى العقارات، ومؤسسات الرهن العقارى التى تقبل بيع المنازل لمستثمرين لا يتمتعون بجدارية مالية كافية لتسويق تلك العقارات، وعقدت عجزاً هولاء المقترضون عن سداد أقساط ديونهم العقارية بدأت شركات الرهن العقارى فى الانهيار. ومن وراءها المصارف والبنوك.

ونظراً لأهمية القطاع المصرفى فى الإقراض المبنى بتوفير التمويل للمشاريع الجديدة وأيضاً تمويل الطلب على الملع المعمره ومن أهمها المساكن كآلية لحفز النمو الاقتصادى ورفع مستوى التشغيل ، فإن الإفراط فى هذا الإقراض يمكن أن يؤدي إلى أزمة اقتصادية كبيرة ، إذا عجز المقترضون عن سداد ديونهم مثلما حدث فى مصارف الولايات المتحدة الأمريكية.

وتفجرت أزمة الرهن العقارى فى صيف عام ٢٠٠٧ ، ثم حدث الانهيار والركود المالى فى ٢٠٠٨. والذى تواصل تداعياته حتى الآن، لذا فإن ضمانات القروض الممنوحة من الجهاز المصرفى للإقراض المبنى يجب أن تكون فى مستوى يمكن التأكد معه أن المقترضين قادرين على سداد التزاماتهم، بدلاً من أن يعجزوا ويجروا الاقتصاد برمته إلى أزمة اضطراب وتراجع اقتصادى. (١) وهذا ما حدث. وتم وضع ضوابط تخص رأس المال وأخذ مثل هذه المخاطر فى الحسبان.

- مخاطر التوسع فى استخدام أدوات الدين الرديئة وضرورة وضع ضوابط لاستخدام هذه الأدوات:

نتيجة التوسع فيما سمي الابتكارات المالية الجديدة (FINANCIAL INNOVATION) وهو شعار براق يخفى وراءه مخاطر كبيرة، ساعدت سياسات العولمة الحديثة على التوسع فيها. ولا يخفى على احد أن البنوك الاستثمارية التى تتعامل بشكل أكبر مع ترويج إصدار السندات وبيع الأسهم وبيع وشراء الأوراق المالية وتشجيع إصدار الكثير من الأوراق المالية الجديدة. ولم يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء أصول مالية بل امتد إلى التعامل فى حقوق مستقبلية مثل الخيارات المالية

١ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٩ - دور المؤسسات المالية الراهنة فى الاقتصاد

العالمى وفى أزمته الراهنة ص ٧٥

OPTIONS التي تستخدم ، أو لا تستخدم، وفقاً لرغبة أحد الطرفين بالإضافة إلى عدم وجود بيانات واضحة ودقيقة بشأن هذه الأوراق المالية ودرجة مخاطرها. فتم تصنيف بعضها على أنها قليلة المخاطر خلافاً للواقع الفعلي مما كان له آثاره في حدوث الأزمة. الاهتمام بتصنيف الديون ومخاطرها.

- نقص أو انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة:

تخضع البنوك التجارية في كثير من دول العالم لرقابة البنوك المركزية، ومؤسسات الرقابة. ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار ( في دول مثل أمريكا وتم إعادة النظر فيها، وكذلك سماسرة الرهون العقارية ) فضلاً عن نقص الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية.

- نقص الرقابة على مؤسسات التقييم الدولية أو الهيئات التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية:

والتي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

ولقد أدت العوامل الثلاثة إلى:

- ١- التوسع في الإقراض غير المدروس لقطاعات معينة.
  - ٢- التوسع في استخدام المشتقات المالية واعتبارها من أدوات الاستثمار في المصارف.
  - ٣- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة وغيرها من المؤسسات. فكفاءة الأسواق وفاعلية الرقابة صنوان يجب ألا يفترقا .
- هذه العوامل الثلاثة السابقة أدت إلى فقدان الثقة في النظام المالي والمصرفي الذي يقوم على ثقة الأفراد. (١)
- عدم الشفافية واللجوء إلى ملاذات آمنة للهروب من الضرائب من قبل بعض المصارف:

أدى ضعف الشفافية إلى توسع ظاهرة سرية الحسابات المصرفية التي تعد غطاءً لكثير من العمليات المالية الفاسدة ( بالرغم من وجود اهتمام بظاهرة غسل الأموال )

وإلى لجوء كثير من المؤسسات المالية ومنها المصارف إلى فتح فروع لها فى بلدان الملاذات الآمنة وتعد ( سويسرا، دى، هونج كونج، جزر كايمان) من الملاذات الضريبية الشهيرة إقليمياً ومحلياً . بالإضافة إلى ظاهرة PRIVATE BANKING أو OFFSHORE BANKING<sup>(١)</sup> .والتي توسعت أعمالها فى كثير من المناطق التى تتركز فيها الثروات المالية وكذلك فروع البنوك الأجنبية الكبرى فى كثير من دول العالم وغياب الشفافية فى كثير من هذه الأعمال. ووضع قواعد رقابية تهتم بالأموال الهائلة وترك حرية وضع ضوابط لفتح الفروع . كما تم الاهتمام بوضع ضوابط لمكافآت وحوافز كبار المديرين التنفيذيين للمؤسسات المالية والاهتمام بالإفصاح والشفافية.

أدت العوامل السابقة لغياب الرقابة أو عدم تفعيل دورها إلى حدوث الأزمة المالية المصرفية العالمية. ولذلك سارعت دول العالم إلى اتخاذ إجراءات وتبنى سياسات جديدة تهدف إلى التغلب على هذه الأزمة وإيجاد حلول مناسبة لها واتخاذ خطوات وإجراءات مستقبلية لعدم تكرارها.

#### - مخاطر عدم توافر السيولة اللازمة:

أدى عدم توافر موارد نقدية لمقابلة الطلب على السيولة فى الحالات الطارئة إلى مشاكل لكثير من المصارف، نظراً لأنه فى حالات الأزمات يزيد الطلب على سحب الودائع والسحب من الحسابات بصورة غير متوقعة، مما يؤدي إلى عجز المصارف عن الدفع وبالتالي تعرضها لمشاكل تستلزم توفير مثل هذه الموارد التى أدت إلى تدخل الدولة بضخ سيولة لكثير منها. ولم تنجح بالنسبة للبعض الآخر. ويعد توفير السيولة عند طلبها من المخاطر التى يجرى التحسب لها، والعمل على إيجاد حلول لها.

#### أولاً: خطوات مواجهة الأزمة

أهم الخطوات التى اتخذت فى مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية . سارعت كثير من بلدان العالم بتقديم الدعم المادى للبنوك والشركات بل وشراء حصص فى أسهمها لتحميها من الانهيار الذى تعرضت له، بالإضافة إلى خطوات قامت بها

١ - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجع إلى د. عبد الباسط وفا: صناعة الصيرفة الخاصة ودورها فى تعبئة المدخرات - مجلة مصر المعاصرة - جمعية الاقتصاد السياسى - عدد رقم ٤٧٧ /

٤٧٨ يناير - إبريل ٢٠٠٥.

مؤسسات تمويلية دولية مثل صندوق النقد الدولي. البنك الدولي، وخطوات أخرى قام بها بنك التسويات الدولية BIS. متمثلاً في مجموعة بازل بالمبادأة بإصدار مقررات جديدة عرفت ببازل III وستكون موضوع المطلب التالي.

### (١) الولايات المتحدة الأمريكية:

١- في يوليو ٢٠٠٨ قامت بالاستحواذ على شركتي فاي ماي، فريدي ماك التي كانتا تضمنان قروضاً عقارية وقيمتها ٥.٢ تريليون دولار.

٢- في إطار خطة الـ ٧٠٠ مليار بتأميم جزئي واختياري لـ (٩) بنوك أمريكية عملاقة بتكلفة بلغت ٢٥٠ مليار. ويعتقد أنها بنوك سيتي جروب، بنك أوف أمريكا، جولدن ساكس، مورجان ستانلي، وبنزفارجو وأتاح بنك الاحتياطي الفيدرالي ٩٠٠ مليون دولار كسيولة للبنوك لمواجهة نقص السيولة.<sup>(١)</sup>

٣- في الدول الأوروبية الكبرى: ألمانيا توفير ٥٠٠ مليار يورو، فرنسا ٣٥٠ مليار يورو، هولندا ٢٠٠ مليار يورو، النمسا ٨٥ مليار يورو، بريطانيا ٥٠٠ مليار جنيه إسترليني. تعهدت كوريا بضخ ١٣٠ مليار دولار في قطاعها المصرفي. روسيا أنفقت ٢٣٠ مليار دولار لمواجهة الأزمة.<sup>(٢)</sup>

### خطط الإنقاذ في بعض الدول العربية:

ستقدم حكومة الإمارات ٧٠ مليون درهم فوق مبلغ ٥٠ مليون درهم التي أعلنتها في أيلول (سبتمبر ٢٠٠٨) مجتمعهم (٣٣ مليون دولار).<sup>(٣)</sup>

توابع الأزمة المالية العالمية :

١- أزمة دبي ٢٠٠٩: من الأزمات التي تم تسليط الضوء عليها بصورة انطوت على كثير من المبالغة. افتراضها ٨٠ مليون دولار منها ٥٩ مليار دولار

١ - د. حازم البيلاوي: النظام الرأسمالي ومستقبله. تقرير الاتجاهات ٢٠١٠ ( المرجع السابق ) ص ٥٠  
تقرير ٢٠٠٩ : تشير التقديرات إلى أن عدد المصارف الصغيرة والمتوسطة التي ستقل في أمريكا قبل انقشاع الأزمة الراهنة ما بين ٤٠٠ ، ١٥٠٠ بنك من بين أصل ٨٠٠٠ بنك . ص ٣٥ .

٢ - د. حازم البيلاوي: تقرير الاتجاهات الاقتصادية - مرجع سابق ص ٥٠ .

٣ - د. عدلى قندح. الأزمة المالية العالمية - أبرز خطط إنقاذ المالي. النشرة المصرفية العربية. اتحاد المصارف. الفصل الرابع. ديسمبر ٢٠٠٨ . ص ٧٥ .

ديون شركة دبي العالمية. ونظراً لأن دبي حققت فائضاً تجارياً قدره ٧٢.٧ مليار دولار وفقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية ٢٠١٠. ولأن الإمارات دولة نفطية كبيرة. ومع تصاعد أسعار البترول. وهي ديون في غالبيتها قصيرة الأجل. ولقد توصلت شركة نخيل العقارية إلى اتفاق مبدئي مع لجنة التنسيق التي تمثل ٦٠% من البنوك الدائنة لها على خطة إعادة الرسملة والهيكلية. وحصلت الشركة على دعم مالى فى مارس ٢٠١٠ قدره ٩.٥ مليار دولار. وتتوقع الشركة إتمام الهيكلية فى الفترة القادمة. وتحل الأزمة نهائياً.<sup>(١)</sup>

٢- أزمة اليونان : تعرضت اليونان لأزمة مالية خانقة فى ٢٠٠٩ ويتم تقديم العون لها من دول الاتحاد الأوروبى وصندوق النقد الدولى. وكذلك البرتغال وأيرلندا.

### المطلب الثالث

## الأزمة المالية ومقررات بازل III

من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية اكتشاف أهمية الاستقرار المالى العالمى. بمعنى سلامة المؤسسات المالية واستقرار أسعار أصولها، وقدرتها على توفير التمويل اللازم للمشروعات وحماية ثروة المستثمرين والمدخرين. وأنه احد متطلبات النجاح الاقتصادى العالمى.

وتعد قمة العشرين التى عقدت يوم ٢/٤/٢٠٠٩ من أول القمم الحقيقية وأهمها. بالنسبة للوقت الذى اجتمعت فيه. ومن أهم ما أسفرت عنه تأسيس مجلس استقرار مالى جديد يضم ممثلى الدول العشرين مع تفويض أكبر يمكن المجلس من تقديم التحذير المبكر للأزمات المالية ووضع تصور للإجراءات الضرورية لمواجهة تلك الأزمات وهذا لم يظهر بعد حتى الآن.

وعلى المستوى العالمى تعد قمة مجموعة العشرين الثانية التى انعقدت فى يونيو ٢٠١٠ لها دور مؤثر، والتى تضم فى عضويتها : الأرجنتين، البرازيل، استراليا،

١ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية. الاقتصاديات العربية فى ظل الأزمة العالمية. ٢٠١٠ ص ١٩٢ -

١٩٣. (مرجع سابق)

بريطانيا، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، وتركيا، والولايات المتحدة. إضافة إلى الاتحاد الأوروبي في الجانب المصرفي وفي إعلان أقرب إلى إعلان النوايا بأن يقدم القطاع المالي مساهمة عادلة لتكاليف حل الأزمات المالية، وترك لكل دولة تحديد كافية ووقت هذه المساهمة والنسبة التي ستحدد لها.

وفيما يتعلق بالسيولة كنسبة من رأس المال التي ستحتفظ بها البنوك لمواجهة الحالات الطارئة، تعهدت مجموعة العشرين بأن تفرض على البنوك الاحتفاظ بمقدار كبير من رأس المال لحمايتها من الصدمات الاقتصادية وإن كانت قد أعطت للمؤسسات المالية فترة انتقالية للتكيف مع هذا الإجراء.<sup>(١)</sup>

## ونعرض لأهم التعديلات التي أجريت على بازل II

يعد عدم الالتزام بمعايير بازل II من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة وعدم القدرة على مواجهتها وإنهيار الكثير من المصارف التي أفرطت في تقديم قرض الرهن العقاري دون جدارة انتمائية. بالإضافة إلى مخاطر السيولة وكفاية رأس المال. مما أدى إلى إفلاسها ومنها:

١- غياب الرقابة على العمل المصرفي من قبل السلطات ( الأنشطة خارج الميزانية) للتخلص من القروض المشكوك في تحصيلها.

٢- انتشار استخدام أدوات مالية مركبة تستند إلى المتاجرة في المخاطر.

٣- عدم التزام الإدارة العليا لكثير من المصارف بالقواعد المصرفية السليمة قدر اهتمامها بالحصول على المكافآت.<sup>(٢)</sup>

وتهدف الخطوات التي أعلنت في نوفمبر ٢٠٠٨ لمعالجة مواطن الضعف الرأسمالية التي كشفت عنها الأزمة. وتتمثل هذه الإستراتيجية فيما يلي:

١- تحسين نوعية الشريحة الأولى TIER ONE من رأس المال.

٢- تعزيز رأس المال ليتمكن من امتصاص الصدمات خلال الفترات الحرجة ومواجهة مخاطر الائتمان .

١ - تقرير الاتجاهات الإستراتيجية الاقتصادية - مؤسسة الأهرام - القاهرة ٢٠١٠. ص ١١٧.

٢ - اتحاد المصارف العربية - إدارة البحوث : دليلك إلى التعديلات على بازل II . النشرة المصرفية.

الفصل الثاني. يونيو ٢٠١٠. ص ٢٩

- ٣- فك الارتباط بين رأس المال والدورة الاقتصادية.
- ٤- تقييم الحاجة إلى مقاييس إضافية للمخاطر . وتدابير قياس التعرض للخطر.
- ٥- تعزيز الرقابة لتقييم مخاطر السيولة فى المصارف الدولية.
- ٦- تعزيز إدارة المخاطر وممارسة الإفصاح والشفافية فى المصارف.
- ٧- تنسيق المتابعة الرقابية لضمان تنفيذ مبادئ سليمة فى الإشراف المصرفى.<sup>(١)</sup>
- واشتملت على خمسة محاور أهمها ما يلى:

### المحور الأول:

تحسين نوعية وبنية شفافية قاعدة رأس مال المصارف

- وتجعل مفهوم رأس المال الأساسى TIER ONE مقتصرًا على:
- رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة.
  - أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد ( فوائد). وغير المقيدة بتاريخ استحقاق.<sup>(٢)</sup>
  - رأس المال المساند: الأدوات المكتملة لرأس المال والقابلة لتحمل خسائر وذلك بهدف تضيق مفهوم رأس المال الأساسى. ورفع شفافية الشريحة الأولى لرأس المال. يعنى الأسهم والأرباح المحتجزة وإدخال مقاييس تهدف إلى الحفاظ على رأس المال.

المحور الثانى: تغطية مخاطر الافتراض: الناشئة عن العمليات من المشتقات وتمويل سندات الدين، من خلال فرض رأس مال إضافى للمخاطر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول. وعملية تقييم داخلية دقيقة وشاملة لكفاية رأس المال. من مراقبة للمخاطر العامة، التركيز، التعرض خارج الميزانية، مخاطر السيولة والتقييم. النظرة الشاملة إلى مخاطر السوق. تحديد عدد من المجالات التى تتطلب رقابة.

- وضع سياسات مفصلة تضع معايير لنشاطات المصرف تكون مناسبة مع المخاطر التى يمكن أن يتحملها المصرف. ووضع أسس للمخاطر غير المقيدة بالائتمان. إدارة

١ - اتحاد المصارف العربية- النشرة الاقتصادية المصرفية الفصل الثانى يونيو ٢٠١٠ ص ٣٠ .

٢ - د. مكرم صادر. اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية فى مواجهة الرقابة. مجلة اتحاد

المصارف العربية العدد ٣٥٨ . سبتمبر ٢٠١٠ من ص ١٠٤ - ١٠٧

تجمع بين وظائف الأعمال والرقابة. وأجهزة مستقلة للضبط الداخلي. ورقابة داخلية مستقلة.

### المحور الثالث:

قياس إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية إلى الرأسمال بمفهومه الضيق في المحور الأول.

إضافة رأس مالي تصاعدي مرتبط بالمخاطر.  
وتقرير ذلك لكل دولة على حدة.

### المحور الرابع:

تهدف إلى تأسيس قطاع مصرفي أكثر صموداً وامتصاص الصدمات الاقتصادية.

-رفع نوعية ملائمة وشفافية قاعدة رأس المال.

-تقوية متطلبات رأس المال لتعرضات مخاطر الائتمان الناتجة عن المشتقات والتوريق، والنشاطات التمويلية.

-اقتراح تكوين احتياطي لمقابلة السنين ذات الدورة الاقتصادية التي تعاني من ركود. في سنوات الرواج. مع زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح. وترك تقدير رأس المال الإضافي لكل دولة على حده.

المحور الخامس: مخاطر السيولة: كان من أسباب إفلاس كثير من المصارف عدم توافر السيولة حيث لم تلق أولوية من قبلها واحتساب السيولة المرتفعة إلى حجم ٣٠ يوماً من التدفقات النقدية. قياس السيولة في المدى المتوسط. مع صعوبة اختيار أصول عالية السيولة والنوعية.<sup>(١)</sup>

١ - اتحاد المصارف العربية - النشرة الاقتصادية. مرجع سابق ص ٢٩ - ٥٧

- العالم اليوم ٢٤/١١/٢٠١٠ صفحة بنوك وتمويل: بنوك أمريكية كبرى تحتاج ١٠٠ مليار دولار للتوافق مع متطلبات بازل III. كشفت دراسة باركليز كابيتال ذراع الأنشطة الاستثمارية لبنك باركليز البريطاني عن القواعد الجديدة بازل ٣. ستفوق لعجز بين ١٠٠، ١٥٠ مليار دولار في رأس المال المساهم به لعدد من أكبر البنوك الأمريكية وإن نسبة ٩٠% من النقص تتركز في أكبر ستة بنوك.

يتضح من دراسة المعايير السابقة تركيزها على محورين رئيسيين هما:

١- تضييق مفهوم رأس المال وبالتالي ضرورة زيادته مع زيادة الاحتياطات ونسب مقابلة المخاطر. والتدقيق فى معايير الائتمان والتعامل مع الأدوات المالية. وضرورة العمل على زيادة نسبة كفاية رأس مال المصارف من حقوق المساهمين والتي تقبع اليوم عند ٢% إلى مستوى ٤.٥%. ونظراً لأن التمويل التجارى يقب عليه طابع التمويل بالدين ( الاقتراض المباشر ، استثمار أموال المودعين). مما يدفع المصارف إلى تمويل المخاطر بنسبة أكبر من حقوق المساهمين (رأس المال).  
وبذلك تكون النسبة ٢% احتياطي القروض + ٢% من حقوق المساهمين مما سيؤدى إلى رفع النسبة المجمدة إلى ٧% بالإضافة إلى الحفاظ على معدل كفاية رأس المال .

مما سيفرض على المصارف فى النهاية الاحتفاظ بمبالغ عالية كاحتياطي نقدي. مما يؤثر على استثماراتها وريحتها.

٢- ضرورة توفير سيولة كافية لمقابلة الظروف الغير متوقعة. مما يتطلب احتجاز مبالغ كثيرة عن التوظيف، مما يرفع تكلفة الائتمان والاستثمار. نظراً لأن المصارف كلما زادت نسبة التوظيف زادت الربحية وكلما زادت الاحتياطات انخفضت الأرباح الموزعة. وبالتالي يؤدى ذلك فى النهاية إلى زيادة الأعباء أو زيادة سعر الفائدة على الإقراض والاستثمار. وسيتعين على البنوك الاحتفاظ بأدوات وأصول عالية السيولة ( تكون منخفضة أو بدون عائد) مثل السندات الحكومية وزيادة الأموال التى تخصصها لمقابلة السيولة (احتياطي سيولة) مما يرفع تكلفة الأموال والتشدد فى إجراءات الإقراض . وبالتالي انخفاض حجم أعمال المصارف وسيؤثر ذلك فى النهاية على نمو الاقتصاد القومى ككل بإتباع سياسات انكماشية غير مرغوية.

٣- يمكن أن يؤدى التطبيق إلى عدم قدرة المصارف (خاصة الصغيرة) من زيادة رؤوس أموالها، وصعوبة تكوين مصارف جديدة. أو اضطرار بعضها إلى الاندماج، أو تركز العمل المصرفى فى المصارف الكبيرة الحجم.

٤- قد تؤدي الأسباب السابقة إلى التأثير على مساهمة المصارف في المشروعات المختلفة، وبالتالي التأثير على معدل التنمية الإقتصادي.

### الأثر المتوقع لمقررات بازل III على المصارف العربية:

يتكون القطاع المصرفي العربي من نحو ٤٢٠ مؤسسة مصرفية تشمل: ٢٤٠ مصرفاً تجارياً - ٦٠ مصرفاً إسلامياً - ٨٠ مصرفاً استثمارياً ومتخصصاً ، ونحو ٥٧ مصرفاً أجنبياً ويتجاوز عدد الفروع ١٥ ألف فرع ويعمل بالمصارف العربية نحو ٣٧٠ - ٤٠٠ ألف موظف.

- تقدر ميزانية هذه المصارف نحو ٢.٣ تريليون دولار امريكي عام ٢٠٠٩.

- تقدر الودائع ١.٣ تريليون دولار أمريكي والراسمیل ( رأس المال ) ٢٤٠ مليار.

- معدل نمو الموجودات ٣.٩ % عام ٢٠٠٩ ، تعادل ١٥٥.٦% من الناتج العربي الإجمالي مقابل ١٥٣% عام ٢٠٠٨ ، ١٤١% عام ٢٠٠٧ .

- احتلت دولة الإمارات العربية المرتبة الأولى بقيمة الموجودات بين الدول العربية تلتها السعودية، العراق، البحرين، مصر.

- حقوق المساهمين سجلت نمواً ناهز ٢٢% عام ٢٠٠٩ ، مقابل ١٥.٥% عام ٢٠٠٨ ( بسبب الأزمة المالية)، ٣٧.٧% عام ٢٠٠٧ ، ويدلل ذلك على قيام معظم المصارف العربية لزيادة رأس مالها لمواجهة آثار الأزمة المالية.

- تشكل إجمالي موجودات مصارف دول مجلس التعاون الخليجي ٥٧.٨% من الموجودات تأتي في مقدمتها دولة الإمارات العربية بإجمالي موجودات تبلغ ١٣.٦ مليا دولار عام ٢٠٠٩ .

- شكلت قروض دول مجلس التعاون نحو ٦٦.٤% من إجمالي القروض للمصارف العربية.

- شكلت الودائع دول مجلس التعاون نحو ٥٨% من إجمالي الودائع للمصارف العربية.

- شكلت حقوق المساهمين في دول مجلس التعاون نحو ٧٤% من إجمالي حقوق المساهمين.

يتضمن ترتيب أول ١٠٠ (مائة) مصرفاً عربياً ، ١٤ مصرفاً سعودياً حيث تظهر  
 ٤ مصارف ضمن أهم عشرة مصارف في المنطقة ، تليها الإمارات العربية المتحدة  
 (٢) مصرفاً ، مصرف واحد لكل من : مصر ، الأردن ، الكويت ، قطر .  
 تتصدر الإمارات العربية باقى الدول العربية من حيث عدد المصارف المدرجة  
 ضمن أفضل ١٠٠ مصرف عربى بعدد ١٥ ، تليها السعودية ١٢ ، البحرين ١٠ ، مصر  
 ١٠ ، قطر ٩ .

ويعد بنك الإمارات دبي الوطنى/ الإمارات ، الأول عربياً يليه البنك الأهلى  
 التجارى السعودية، أبو ظبى الوطنى/ الإمارات ، البنك العربى الأردن .

اما بالنسبة للترتيب العالمى دخل ٨٤ مصرفاً عربياً ضمن قائمة أهم ( ١٠٠٠ )  
 ألف مصرف فى العالم حسب الموجودات، طبقاً لدراسة مجلة البانكر العالمية The  
 Banker الصادرة فى يوليو ٢٠١٠. منها ٥٦ مصرفاً خليجياً ( ١٧ الإمارات - ١١  
 السعودية - ٩ البحرين - ٨ لكل من الكويت وقطر - ٥ عمان ) ، ٦ مصارف مصر ،  
 ٣ مصارف لكل من : الأردن ، المغرب ، تونس ، ومصرف واحد لكل من سوريا وليبيا .

ولقد مثلت احتياطيات المصارف العربية ١٢ مليار دولار، وخسائرها من جراء  
 الأزمة المالية لم تتجاوز ٣ مليارات دولار. ويتوقع أن تواصل المصارف العربية تقدمها  
 فى ٢٠١٠ بربحية متوقعة ٢٢%. وعموماً سيكون التحسن فى الأداء متواضعاً متشبيهاً  
 مع الانتعاش الاقتصادى العالمى نظراً لتأثر الدول العربية بالأزمة حيث انخفض إجمالى  
 الناتج المحلى إلى معدل نمو بلغ ٢.٤٢% فى ٢٠٠٩ مقارنةً بـ ٥.٠٩% عام ٢٠٠٨  
 مع تحسن معدلات النمو الاقتصادى عمومياً<sup>١</sup>.

و بالنظر الى بيانات المتاحة عن المصارف العربية فى عام ٢٠١٠ نجد الاتى :  
 يضم القطاع المصرفى العربى حوالى ٤٨٠ مؤسسة مصرفية ، تدير اكثر من ٢.٥  
 ترليون دولار كموجودات - الودائع ١.٥ ترليون دولار . تمويل الاقتصاديات العربية  
 بنحو ١.٢ ترليون دولار ٧٤% منها القطاع الخاص .

معدل الملاءة : رؤس الاموال تصل الى ٢٨٠ بليون دولار تشكل ١٢% من اجمالى  
 الموجودات ، تمكنت بموجبها من تخطى الازمه الماليه و مواكبه متطلبات بازل ٣ و

١ - المصارف العربية قاطرة اقتصاديات العرب- مجلة اتحاد المصارف العربية - بيروت - العدد ٣٥٨

سبتمبر ( أيلول ) ٢٠١٠ - من ص ١٢ - ٢٢

حققت نمواً في أرباحها بنحو ١٢% و إن انخفض الناتج الأجمالى العربى عن العام السابق حيث بلغ ٣.٥% تقريباً .

من المتوقع ان يصل اجمالى الموجودات فى ٢٠١١ الى ٢.٨ ترليون دولار مع نعدل نمو ٨% تقريباً محفظه القروض و التسهلات ١.١ فى ٢٠١٠ . ولا تزال دوله الإمارات فى الصداره تليها السعوديه ثم دول مجلس التعاون باجمالى موجودات ٦٥% و قروض بنسبه ٦٧% و ودائع ٥٨% .

و مازالت مصارف مصر و تونس فى ٢٠١١ التى شهدت ثورات سياسيه التى شهدت ثوره الربيع العربى تحقق نمواً و استقرار بالرغم من الخسائر التى شهدها الاقتصاد المصرى و مازال هذا القطاع يمثل ٣١% من الناتج القومى الاجمالى و يعد من اقل القطاعات تائراً بما حدث ويشهد نمواً و ان كان بدرجه اقل .

المصارف الاسلاميه بلغ عددها ١٩ مصرفاً اسلامياً ضمن قائمه اول ١٠٠ مصرف عربى منها ٥ مصارف للإمارات ، ٤ للسعوديه ، ٣ لكل من الكويت و قطر ، ٢ البحرين و واحد لكل من مصر و الأردن ، و تشكل هذه المصارف ١٤.٣% من اجمالى موجودات المانه مصرف ، و ١٤.٥% من اجملى الودائع و يتصدر هذه المصارف المصرف الرجحى السعودى ثم التمويل الكويتى ، بنك دىبى الإسلامى . و هى أقل المصارف تائراً بالازمه الماليه . (المرجع :مجلة اتحاد المصارف العربيه ، العدد ٣٧٠ سبتمبر ٢٠١١ . من ص ١٠ - ٣٤ )

من العرض السابق يتضح لنا أن معدل نمو رأس المال والاحتياطيات فى المصارف العربية مطمأنًا مقارنةً بالأوضاع العالمية، وستتوافق معظم المصارف العربية مع المقررات المقترحة ماعدا البلدان التى محدودده المصارف ومحدوده الرساميل ( رأس المال والاحتياطيات) ومنها السودان، موريتانيا، العراق، الصومال لاعتبارات سياسية واقتصادية.

ويتوقع ان تحقق بعض الدول تقدماً مثل دول المغرب العربى.

### خاتمة البحث

تقوم المصارف كمؤسسات مالية بدور الوساطة بين المدخرين " الأفراد الذين لديهم فائض من المال ولا يرغبون في المخاطرة باستثماره بأنفسهم" ، وبين المقترضين " الأفراد الذين لديهم القدرة على إدارة مشروعات تفوق احتياجاتها التمويلية إمكانياتهم المادية". وهى بذلك تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة.

ويعد حماية الاستقرار المالى بمعنى سلامة المؤسسات المالية واستقرار أسعار الأصول، واستمرار الثقة فى قدرة النظام المالى على توفير التمويل للمشروعات وحماية ثروات المستثمرين والمدخرين من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة ( ٢٠٠٨ ) .

ولقد أثارت الأزمة تساؤلات كثيرة حول دور أجهزة الإنذار بالأزمات والقدرة على توقعها واتخاذ الإجراءات الملائمة قبل حدوثها مما يؤدي إلى الاستقرار والنمو المستدام وخاصة فى ظل الثقة التى تتمتع بها المؤسسات المصرفية من قبل المجتمعات باعتبارها مؤسسات منضبطة داخليا وتخضع عملياتها لجهات رقابية متعددة محلية وخارجية.

ولقد أوضحت الأزمة المالية (٢٠٠٨) بجلاء أن هناك تراخيا وقصورا فى إدارة النظام المالى العالمى، وأن الضوابط الموضوعه من قبل المؤسسات الرقابية ( المصرفية وغيرها ) لم يتم مراعاتها وتطبيقها أو التنبؤ بها. مما أدى إلى تحقيق خسائر ضخمة للقطاع المالى وانعكس ذلك على الاقتصاد(العينى) الحقيقى . ويعد السعى وراء تحقيق الربحية العالية سواء للمؤسسات المالية أو للقائمين عليها، وعدم الالتزام بقواعد المراجعة الرقابية، والتساهل فى منح القروض دون جدارة ائتمانية وتركزها، والتعامل فى أدوات مالية عالية المخاطر من أهم الأسباب التى أدت إلى حدوثها.

وللتغلب على الأزمة بدأت الدول الكبرى (G20) وغيرها البحث فى سبل التغلب على الأزمة وإيجاد وسائل للإنذار المبكر للأزمات، وتحقيق درجة عالية من الأمان والاستقرار عن طريق الرقابة الفعالة وتطويرها، وأدى عدم التنفيذ الدقيق (التساهل فى تطبيق) مقررات بازل II وتراخى القوانين التى تراقب العمليات المصرفية بلجنة بازل إلى

البحث في كيفية وضع قواعد جديدة ( مقترحات بازل III ) ترمى تعزيز صلابة المصارف في حال نشوب أزمة مالية.

وركزت على خمسة نقاط رئيسية:

(١) زيادة الشريحة الأولى لرأس المال.

(٢) معيار الحد الأدنى للسيولة.

(٣) استخدام مؤشر الرافعة المالية ضمن الأدوات المالية لقياس مخاطر الائتمان.

(٤) توسيع نطاق المخاطر لبعض الأدوات المالية المتخذة كأساس لضمان عمليات

الائتمان.

(٥) تأثير المتغيرات الاقتصادية على أداء الاقتصاد الكلي.

وتهدف القواعد الجديدة إلى:

١- زيادة نسبة كفاية رأس المال التجاري للمصارف المساهمين . لتصل إلى ٦%

بدلاً من ٤% حالياً + بالإضافة ٢% للاحتياطيات ( دعائم الصد

Buffer).

٢- تعزيز نسبة الموارد الذاتية للمصارف ( احتياطياتها ).

٣- توفير السيولة المصرفية. لتجنب حالة حدوث أزمة أو نقص في السيولة

النقدية.

ويعد هدف حملة الإصلاح هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات

الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي أيضاً كان مصدره. وحمايته من المخاطر التي

يتعرض لها.

وسوف تؤدي التوصيات الجديدة بالمصارف إلى زيادة رأس مالها وتوفير موارد

مالية ضخمة. أو تضطر إلى تقليل حجم القروض التي تمنحها. أو زيادة أسعار الفائدة

عليها.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن القواعد الجديدة ستضمن عدم انهيار المصارف

إذا حدثت أزمة مالية جديدة ، بينما يرى آخرون أن هذه القواعد ستفرض على البنوك

الاحتفاظ بمبالغ عالية كاحتياطيات يجب إنفاقها أو استخدامها في تنمية الاقتصاد

وإخراجه من الركود الحالي. وخاصة أن الجهاز المصرفي مطالب عالمياً بالمساهمة في

دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهم ما أسفرت عنه الأزمة المالية:

- ١- يجوز للدولة التدخل لإنقاذ المصارف فقط في حالة إصرارها على إخضاعها لاحقاً لتوجيه حكومي أكثر صرامة.
  - ٢- يجب القضاء على مصارف الظل التي تبتعد عن الضوابط الحكومية لتفادي القيود والضوابط ، والتي تنقل قروضها إلى شركات خفية للتخلص من الضوابط الرقابية بخصوص الاحتفاظ بجزء من الاحتياطي مقابل القروض، ومنعها من إجراء معاملات خارج الميزانية ( نسبة موحدة على القروض).
  - ٣- فرض ضوابط صارمة على صناديق المخاطر.
  - ٤- منع المتاجرة بالدوات المالية عالية المخاطر، لأن كثير من المشتقات يجرى التعامل بها خارج البورصات.
  - ٥- يجب تجزئة وكالات تصنيف المخاطر الدولية ، لأنه اتضح انها كانت تحصل على مكافآت من المصارف مقابل تصنيف أعلى للأوراق المالية والسندات المضمونة بعقارات.
  - ٦- وضع سقف لمرتبات كبار موظفي المصارف.
  - ٧- أسواق المال في أمس الحاجة إلى سلطة رقابة عالمية الأبعاد.<sup>(١)</sup>
- ويصعب الآن وضع حكم نهائي بشأن هذه القواعد والإجراءات التي سوف تتخذ وسيترك ذلك للأيام القادمة.
- والله ولي التوفيق ،،،

١ - أولريش شيفر: انبيار الرأسمالية - أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود . ترجمة : د. دنان عباس علي. سلسلة عالم المعرفة. العدد ٣٧١ . يناير ٢٠١٠ . الكويت ص ٣٩٥ - ٤٠٠

## أهم المراجع

- ١- د. إبراهيم بن صالح العمر: فى مواجهة الأزمة التمولية. علاج الأعراض أم تغيير قواعد اللعبة؟ - مؤتمر كلية التجارة جامعة الإسكندرية - ٢٠٠٩/١٢
- ٢- أحمد السيد النجار: الأزمة المالية الأمريكية والعالمية. كراسات إستراتيجية الأهرام. العدد ١٩٤. ديسمبر ٢٠٠٨.
- ٣- د. أيمن عادل عيد. دور الدولة فى دعم القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية. مؤتمر تجارة الإسكندرية فى ديسمبر ٢٠٠٩.
- ٤- أوليفر شيفر: انهيار الرأسمالية. أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود. ترجمة د. عدنان عباس على. سلسلة عالم المعرفة. العدد ٣٧١ - الكويت - يناير ٢٠١٠.
- ٥- د. حازم النبلاوى: النظام الرأسمالى ومستقبله. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. أوروبا فى قلب بالموجة الثانية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ٢٠١٠.
- ٦- د. حازم النبلاوى: التمويل شريان الحياة. قضايا وآراء. جريدة الأهرام. القاهرة. بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٤
- ٧- د. جودة عبد الخالق. ندوة الأزمة المالية العالمية. مجلة مصر المعاصرة. العدد ٤٩٥ - يوليو ٢٠٠٩.
- ٨- أ. عبد الفتاح الجبالى: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى. سلسلة كراسات الأهرام الاستراتيجية. العدد (١٩٣) نوفمبر ٢٠٠٨.
- ٩- د. عبد القادر عبد الحميد سلمى. الأزمة المالية الحالية وأسبابها الأساسية - مجلة مصر المعاصرة - العدد ٤٩٣ يناير ٢٠٠٩.
- ١٠- د. عدلى قندح. الأزمة المالية العالمية - أبرز خطط الإنقاذ المالى. النشرة المصرفية العربية. اتحاد المصارف. الفصل الرابع. ديسمبر ٢٠٠٨.

- ١١- د. مكرم صادر. اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية فى مواجهة الرقابة. مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٣٥٨ . سبتمبر ٢٠١٠.
- ١٢- د. محمود عبد الفضيل: الأزمة المالية العالمية ومستقبل النظام العالمى. تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٠.
- ١٣- د. محمود محى الدين : الأزمة المالية وكيفية التغلب على آثارها. مؤتمر دور القطاع المالى فى التنمية العربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة. نوفمبر ٢٠٠٨.
- ١٤- د. محمود مناع . ضعف الاقتصاد الأمريكى أم الدولار - مصر المعاصرة . العدد ٤٩٨ . إبريل ٢٠١٠.
- ١٥- د. منير هندى: إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرارات. المكتب العربى الحديث. الإسكندرية . ١٩٩٢.
- ١٦- د. منير هندى: الفكر الحديث فى مجال مصادر التمويل . منشأة المعارف - الإسكندرية ١٩٩٨.
- ١٧- د. نبيل حشاد: حماية الودائع المصرفية فى الدول العربية - مجلة البنوك - مصر - العدد (١) سبتمبر ١٩٩٥ .
- ١٨- د. نبيل حشاد: موسوعة دليلك إلى اتفاق بازل II ( المضمون - الأهمية - الأبعاد ) - الجزء الأول والثانى . اتحاد المصارف العربية . بيروت ٢٠٠٤.

#### الدوريات :

- اتحاد بنوك مصر - مجلة اتحاد بنوك مصر .
- اتحاد المصارف العربية - مجلة اتحاد المصارف العربية- النشرة الاقتصادية.
- البنك الأهلى المصرى - البنك المركزى المصرى- النشرة الاقتصادية.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - مصر .
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - تقرير الاتجاهات الإستراتيجية ٢٠٠٩ .
- مركز اد رانات السياسية والإستراتيجية - تقرير الاتجاهات الإستراتيجية ٢٠١٠ .
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - كراسات إستراتيجية.
- جريدة الأهرام- جريدة العالم اليوم - جريدة المصرى اليوم.

## ملخص البحث

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عالمياً. ولقد أدت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ولوج هذا القطاع في كثير من المجالات.

ولقد كشفت الأزمة المالية العالمية ( ٢٠٠٨ ) عن نواحي قصور في أداء أجهزة الرقابة المصرفية. سواء من ناحية التنبؤ بحدوثها، أو التراخي والتساهل في تطبيق القواعد القائمة.

ونتيجة لذلك كان لابد من إعادة النظر في القواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف، لتحقيق السلامة والاستقرار المصرفي. وسيؤدي تطبيق هذه القواعد إلى ضرورة زيادة رؤوس أموال المصارف مع زيادة نسب السيولة والاحتياطيات وتوسيع نطاق المخاطر لبعض الأدوات المالية المتخذة أساساً لضمان عمليات الائتمان. أو تقليل لحجم نشاطها. مما سيؤثر على ربحيتها. ويؤثر على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

## ABSTRACT

**The effect of international banking regulators (basal accord) at arab banking investements**

Banking sector is the most important economic sectors that contribute to achieving economic and social development globally. And has led the communications revolution and information technology to access the sector in many areas.

Have revealed the global financial crisis (2008) for deficiencies in the performance of banking supervision bodies. Both in terms of predictability of climate, or lax and lenient in applying the existing rules.

As a result, it was necessary to reconsider the rules that organize the work of international banks, to achieve safety and stability of the banking. The application of these rules to the need to increase the capital of banks with greater liquidity, reserves and expand the scope of the risks of some financial instruments mainly taken to ensure the credit operations. Or reduce the size of the activity. Which will affect their profitability. And affects the extent of their contribution in economic development.